الفصل الرابع

خرافة التجانس القومي و«الواقع الكردي»

حين شن حزب عمال كردستان (PKK) هجوماً على اثنين من مخافر الدرك التركي، لم يخطر ببال أحد أن من شأن هذا الهجوم أن يشكل بداية مجابهة عسكرية طويلة بين القوات الحكومية والفدائيين الأكراد لن تلبث أن تتمخض عن شرخ عميق في المجتمع التركي، وعن خلافات سياسية جدية مع حلفاء تركيا الغربيين، وعن مشكلات متزايدة على صعيد السياسة الخارجية فيما يخص وضع البلاد في الشرق الأوسط[1]. إلى بداية عقد التسعينيات كان من الممكن اعتبار القتال ضد حزب عمال كردستان في المحافظات الجنوبية ـ الشرقية من البلاد، قضية داخلية غير منطوية إلاّ على مضاعفات هامشية فيما وراء حدود تركيا. غير أن نضال تركيا في سبيل الحفاظ على وحدتها القومية والإقليمية عبر محاربة المتمردين الأكراد الانفصاليين ما لبث أن تحول، منذ انتهاء الحرب الباردة، إلى قضية دولية تتردد أصداؤها عبر تطورات البلاد الداخلية[2]. لقد أصبحت الطريقة المثلى للتعامل مع التحدي الكردي موضوع خلافات مستمرة بين المجموعات الكمالية والقومية من جهة، والليبراليين الأكثر انفتاحاً من جهة ثانية، فضلاً عن جماعة صغيرة من ساسة أكراد ذوي توجهات مختلفة، يحاولون أن يُسْمِعوا صوتهم رغم القمع الشديد لأي شكل من أشكال التعبير السياسي الكردي[3].

إلى عقد التسعينيات ظل مجرد ذكر كلمتي «أكراد» و«كردي» يُعتَبر عموماً نوعاً من الكفر. فالشخص الذي يُقْدِم متعمداً على اقتراف مثل هذه «الجريمة» كان يخاطر باحتمال التعرض للاعتقال والمحاكمة بتهمة الدعوة إلى الانفصال. وفي أوائل سنة 1991م، أقدم الرئيس **تورغوت أوزال** على اتخاذ الخطوات الأولى باتجاه تغيير نظرة تركيا السياسية إلى الأكراد كجزء من سياسته الأشمل على صعيد توجيه دور تركيا في حرب الخليج وبعدها[4]. فحين بادر رئيس الوزراء **سليمان ديمريل** في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1991م، إلى الاعتراف للمرة الأولى بوجود «واقع كردي» في البلاد، كان الوضع قد تغير[5]. ففي نيسان/ أبريل سنة 1991م، كان القانون رقم 2932 الصادر سنة 1983م، الذي قضى عملياً بتحريم استعمال اللغة الكردية على الملأ، قد أُلغي، وفي موعد لاحق من ذلك العام دخلت الحكومة التركية في حوار مع الجماعات الكردية في شمال العراق. ثم إطلاق نقاش عام حول اعتماد تغيرات معينة في السياسة المتبعة مع الأكراد في وسائل الإعلام. باتت المسألة الكردية اليوم موضوع جدل جماهيري يشارك فيه حتى القطاع الإسلامي من الجمهور التركي[6]. غير أن هذا لا يعني أن أي شخص يستطيع في أي من الأوقات أن يناقش المشكلة دون التعرض للاعتقال من جانب قوات الأمن. فنشر «الدعاية الانفصالية» ما زال يعتبر جريمة شنيعة، على الرغم من أن النظرة الرسمية إلى ما تعنيه مثل هذه الجريمة أصبحت أقل جموداً وتشدداً على مر السنين.

في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1995م، قام البرلمان التركي بتغيير المادة الثامنة من قانون مكافحة الإرهاب سيِّىء السمعة مما أدى إلى إخراج مناقشة المسألة الكردية عن أن تشكل بصورة شبه آلية انتهاكاً للقانون. وتبقى مع ذلك أدوات حقوقية أخرى كثيرة في كل من الدستور وقانون الأحزاب والقوانين الأخرى تشكل عائقاً أمام النقاش المفتوح وغير المقيد لهذا الموضوع. فالساسة، والصحافيون، والفنانون، ونشطاء منظمات حقوق الإنسان ما زالوا

يواجهون المحاكمات والأحكام بالسجن جراء التعبير عن آراء تخالف وجهة النظر الرسمية حول القضية الكردية، حتى ولو لم يشيروا قط إلى حزب عمال كردستان، أو إلى استخدام وسائل العنف لبلوغ الأهداف الكردية[7].

لم يكن تغيير النظرة الرسمية الكردية إلى الأكراد إحدى نتائج حرب الخليج وعواقبها المحفوفة بالأخطار فيما يخص شمال العراق، تلك العواقب التي أفضت إلى اعتماد عملية المطرقة المرفوعة بقيادة الولايات المتحدة لحماية أكراد العراق من هجمات جيش صدام حسين (انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب) فقط، بل جاء كذلك حصيلة لسنوات طويلة من أعمال العنف التي لم تكن تعرف معنى الرحمة من جانب حزب عمال كردستان في جنوب ـ شرق تركيا، ومن رد الفعل الذي لم يكن أقل خُلُوّاً من الرحمة من جانب قوات الأمن الحكومية[8]. وهكذا فإن النزعة الانفصالية الكردية تحوّلت إلى قضية سياسية وطنية ـ قومية، بعد أن كانت مسألة إقليمية تركية، على الرغم من أن تأثيراتها المباشرة ظلت محصورة إلى حد بعيد، بالزاوية الجنوبية الشرقية من البلاد.

مع مرور الزمن انقلبت الحملة ضد فدائيي حزب عمال كردستان الانفصاليين إلى حرب منخفضة المستوى في جنوب شرق الأناضول. وبعد تولي هيئة الأركان العامة التركية قيادة محاربة الانفصاليين، حلت قوات الجيش النظامي بصورة متزايدة محل قوات الدرك. بات ما يقرب من ربع مجموع القوات البرية التركية مشاركاً في الجهد المبذول لسحق حزب عمال كردستان والمتعاطفين معه[9]. أصبحت الغارات الجوية على مواقع الفدائيين المحصنة من الأمور الشائعة، كما أن الحوّامات الهجومية صارت تُستخدم بصورة متزايدة في عملية خوض حرب متحركة في منطقة جبلية شديدة الوعورة والصعوبة.

كانت معدلات الإصابات مرتفعة؛ فقبل أيلول/سبتمبر سنة 1997م، كان عدد القتلى قد بلغ ثلاثاً وعشرين ألفاً، والجرحى ثلاثة عشر ألفاً وسبعمئة. وبين القتلى كان أربعة آلاف من المدنيين وأربعة آلاف وأربعمئة من قوات الأمن

وأربعة عشر ألفاً وثمانمئة ممن يطلق عليهم في القواميس التركية اسم «الانفصاليين» أو «الإرهابيين». واليوم يتحدث بعضهم عن سقوط أكثر من ثلاثين ألف ضحية في المعارك القتالية بين حزب عمال كردستان والقوات التركية. لعل من الأمور الجديرة بالملاحظة مدى قلة عدد مقاتلي حزب عمال كردستان الذين وقعوا في الأسر، أو أُصيبوا بجروح في أثناء عمليات الاشتباك مع قوات الأمن. وتم خلال استمرار التحركات العسكرية، خصوصاً بعد سنة 1992م، إخلاء أكثر من ثلاثة آلاف قرية ومزرعة، وتدمير معظمها، ما أدى إلى إعادة توطين أربعمئة ألف نسمة قسرياً[10](*).

ولكن معدلات الهجرة من المناطق الكردية كانت أعلى بكثير، لأن الناس قاموا أيضاً بهَجْر بيوتهم الريفية هرباً من مضايقات كل من حزب عمال كردستان وقوات الأمن التركية المستمرة. وقد كانت هجرة هؤلاء، عادة، إلى ديار بكر، وأورفه، ووان، أو مراكز حضرية أخرى في جنوب شرق البلاد حيث ضاعفوا من أعداد العاطلين عن العمل، المتورمة أصلاً، في مراكز المدن. ومما يبدو واضحاً أن أعداداً أكبر هاجرت من الأقاليم الكردية إلى مناطق أخرى من البلاد هرباً من القتال وتأثيراته الجانبية فضلاً عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الميئوس منه في جنوب شرق البلاد. وقد استقرت الأكثرية في المراكز الحضرية الأكثر ازدهاراً غرب الأناضول مثل استانبول وإزمير. ونتيجة لعملية الهجرة الداخلية التي طالت ما يُقدَّر تعدادُهم بثلاثة ملايين نسمة، يقال إن عدد الأكراد الذين يعيشون خارج المحافظات الجنوبية الشرقية، والشرقية أكبر من أولئك الذين يقيمون في الأوطان الكردية الأصلية من تركيا[11].

ليست مشكلة تركيا الكردية الداخلية إلاَّ خليطاً من القضايا المترابطة؛ لعل أبرزها كيفية حل مسألة عقيدة الدولة الرسمية القائلة بـ«أمة ودولة واحدة غير قابلة

(*) ثمَّة عرض موجز بالألمانية، (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

للتجزئة» مع الوجود غير القابل للإنكار لعشرة إلى اثني عشر مليوناً من البشر ينتمون إلى أصول إثنية مختلفة ويتمتعون بخلفية ثقافية مغايرة، يطالب قسم لا يستهان به منهم بحقوق متميزة بسبب هذه الفروق[12](*). وثمة قضية ثانية ألا وهي مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الكردية وعدم كفاية الجهود المبذولة من جانب الدولة في سبيل تحسين هذا الوضع. وهناك، ثالثاً، قضية الحرب ضد هجمات حزب عمال كردستان نتيجة للمشكلة الأولى. وهذه المشكلات الثلاث مترابطة بطريقة أعاقت أي حل. ومع ذلك، فإن من المهم إدراك حقيقة أن جوهر القضية، بالنسبة إلى رافعي شعارات المطالب الكردية على الأقل، مسألة سياسية متمثلة بالاعتراف بنوع من الهوية الكردية في سياسة الدولة تجاه المنطقة.

تركيا: دولة واحدة، شعب واحد؟

«لو لم يتم التعامل مع الأكراد بوصفهم مجرد شعب البداة الرحل الذين هم بحاجة إلى الاستيعاب والتمثل، لكان الوضع مختلفاً»[13]. إن هذا التصريح الصادر عن صحافي تركي اضطر إلى التخلي عن مهنته في تركيا لمبالغته في التورط بالقضية الكردية، يلامس المشكلة المركزية.

دأبت نُخْبة الدولة الكمالية، وبعناد، على الدفاع عن عقيدة وحدة الدولة

(*) يستحيل تحديد العدد الدقيق للأكراد الذين يعيشون في تركيا، لأن الإحصاء السكاني في تركيا لا يتضمن أية أسئلة عن اللغة الأم منذ سنة 1965م. أضف إلى ذلك، يصعب تحديد هوية الكردي بدقّة بسبب النتائج المترتبة على سياسة الإذابة (التتريك) التركية والصعوبات المألوفة في رسم الحدود الواضحة بين التصورات العرقية (الإثنية). وبالاستناد إلى بيانات إحصاء سنة 1965م، قَدَّرَ ثروت موتلو، أن عدد الأشخاص الناطقين باللغة الكردية بين مجموع سكّان تركيا في سنة 1990م، كان (7) ملايين. أما اليوم فما من أحد يجادل في حقيقة أن عدد الأكراد يصل إلى نحو عشرة ملايين. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

التركية وعدم قابليتها للتجزئة أرضاً وشعباً، منذ تأسيس الجمهورية ـ هذا التأسيس الذي تم بفضل مساعدة ذات شأن من جانب القبائل الكردية في أثناء حرب الاستقلال التي خاضها أتاتورك. لقد باتت هذه العقيدة عنصراً مركزياً من عناصر علة وجود تركيا، عنصراً محفوراً بعمق في صلب الدستور الذي صيغ تحت إشراف الجيش بعد انقلاب سنة 1980م، وتمت الموافقة عليه بأكثرية كبيرة في استفتاء جرى سنة 1982م. وحسب العقيدة ليس ثمة إلاَّ شعب واحد في تركيا، وهو يشكل مجموع مواطني البلاد الذين يتمتعون بالحقوق نفسها ويلتزمون بالواجبات ذاتها. أما المزاعم القائمة على الاختلافات العرقية (الإثنية) فهي مزاعم غير مبررة، لأن كل مواطن تركي هو مواطن من الدرجة الأولى، وفقاً لشعار عاطفي ما لبث أن أصبح حجة قوية وثابتة يستخدمها الساسة وموظفو الدولة لرفض المطالبة الكردية بحقوق الأقلية. إن الجماعات الوحيدة التي يُعتَرف بأنها أقليات في تركيا هي التي جرى إعطاؤها صراحة وضعية الأقلية في معاهدة لوزان التي شكلت أساس الاعتراف الدولي بالجمهورية التركية في سنة 1923م. وبالتالي، فإن الأقليات الوحيدة هي: الأرمن المسيحيون، واليونانيون الأرثوذكس، واليهود[14].

كان من شأن العقيدة الكمالية الأصلية لـ«القومية القائمة على المواطنية» أن تؤدي، في حقيقة الأمر، إلى جعل التمييز القائم على الانتماء العرقي (الإثني) ضرورياً، لو اتبعتها سلطات الدولة بما يكفي من المثابرة والإتقان. غير أن سلسلة متقطعة ولكنها دائمة من حركات المقاومة الكردية للدولة الجديدة ولإيديولوجيّتها العَلْمانية والقومية في وقت مبكر من تاريخ الجمهورية، جنباً إلى جنب مع سياسة رسمية صارمة هادفة إلى تثقيف الشعب عن طريق تلقينه هذه الإيديولوجية الجديدة، ما لبثتا أن قادتا إلى نشوء وتطور إحدى صيغ «القومية العرقية (الإثنية)» القائمة على الانتماء إلى الأصل التركي بصورة تدريجية، وصولاً إلى إنكار أي وجود للجماعات العرقية المختلفة في الجمهورية.

ببساطة، تم اعتبار الأكراد أتراكاً قدماء نسوا جذورهم العرقية الحقيقية وباتت إعادة تثقيفهم وتلقينهم حقيقة انتمائهم التركي ضرورية[15]. ولتحقيق ذلك جرى منع استعمال اللغة (أو اللهجات) الكردية، مثلها مثل الأسماء الكردية للمواليد، فضلاً عن إعطاء عشرات آلاف القرى والمزارع الكردية أسماء كردية جديدة. ما لبثت السياسة الرسمية الرامية إلى نشر المبادىء الكمالية بين صفوف أهالي الأناضول أن انحرفت ببطء، ولكن باضطراد، عن مسار خَلْق «مواطن تركي جديد» إلى خط إذابة أبناء الجماعات العرقية المختلفة في بوتقة تركية واحدة، أي إلى خط خلق «أتراك جدد»[16].

أقبل عدد كبير من الأكراد على السير في الخط الذي حددته النُّخَب الرسمية، فأصبحوا أتراكاً، بل وارتقوا إلى مواقع رفيعة في الجمهورية الجديدة. وبالتالي فإن من السهل اليوم على أنصار إيديولوجيا الشعب التركي الواحد الموحد أن يذكروا عدداً كبيراً من أسماء الأتراك الناجحين ذوي الأصول الكردية كنماذج تؤكد الطبيعة اللاتمييزية للدولة التركية. يبرز رئيس الجمهورية السابق الراحل **تورغوت أوزال** من بين صفوف ذلك النوع من الأتراك المعاصرين، غير أن المرء يستطيع أيضاً أن يذكر عدداً كبيراً من الساسة المرموقين مثل رئيس البرلمان التركي السابق وأحد الزعماء السابقين لحزب الشعب الجمهوري الاشتراكي الديمقراطي الذي تمت إعادة تأسيسه، **حكمت جتين**. هذا وتحرص القوات المسلحة التركية على التباهي والمفاخرة بموقفها اللاتمييزي من الخلفية العرقية لضباطها، طوال بقائهم ملتزمين بعدم تحويل انتمائهم العرقي إلى قضية إشكالية.

ثمَّة طريقة أُخرى من طرق تلبية متطلبات الدولة التركية فيما يخص وحدة الشعب التركي اختارها قادة العشائر الكردية الذين تعاونوا تعاوناً فعالاً مع السلطات الحكومية تاركين مسألة، ما إذا فعلوا ما فعلوه بوصفهم ممثلين لإحدى فئات الشعب الكردي أم بوصفهم مواطنين أتراكاً متحلين بروح

المسؤولية، مفتوحة دون إجابة. وليس مثل هذا السلوك إلاَّ نتاج البُنى شبه الإقطاعية التي ما تزال موجودة في المناطق الكردية، حيث يسود التنظيم الاجتماعي القائم على الانتماء القبلي أو العشائري، وحيث يستطيع زعماء العشائر أن يطالبوا أبناء عشائرهم بالولاء المطلق[17]. وبهذه الطريقة يستطيع الزعماء أن يحصلوا على مكاسب مادية من الدولة ـ مثل الامتيازات العامة للشركات العائدة لأسر هؤلاء الزعماء مقابل ولاء أبناء عشائرهم للدولة التركية. ومن شأن الأمر أن يتخذ أحياناً شكل صب الأصوات الانتخابية لصالح هذا الحزب أو ذاك. لا ينطوي الانتماء الكردي على أية أهمية في هذه العلاقة التكافلية العضوية طوال بقاء الطرفين حريصين على الوفاء بالتزاماتهما.

غير أن كل من يصر على الحفاظ على هويته (أو هويتها) الكردية، أو حُرم ببساطة من فرصة تحقيق القَدْر الكافي من «التتريك» جراء ظروف الحياة القاسية وغير المناسبة في جنوب شرق البلاد، ما زال يعاني من قمع الدولة واضطهادها. ويصح هذا بصورة استثنائية على جميع أولئك الذين يعلنون انتماءهم الكردي للملأ، أو يدعون الدولة إلى الاعتراف بوجود هوية كردية في تركيا مع الإقرار بحقوق ثقافية بل وحتى سياسية خاصة بالأكراد.

ومن الأمثلة المعاصرة البارزة عن مثل هؤلاء الأشخاص يمكن أن نذكر اختصاصي العلوم الاجتماعية **إسماعيل بشيكجي** الذي حُكم بالسجن لمدة مئتي سنة لدفاعه عن القضية الكردية في كتاباته السوسيولوجية (الاجتماعية)، أو أكبر المؤلفين الأتراك الذين هم على قيد الحياة، **يشار كمال**، الذي تعرض للمحاكمة عدداً من المرات بتهمة «نشر الدعاية الانفصالية» في مقالات صحافية. أما قضية النواب السبعة من الحزب الديمقراطي (DEP) المحظور، يمن فيهم **ليلى زانا**، الذين سُجنوا بسبب صِلاتهم المزعومة بحزب عمال كردستان المحظور، فقد أدت إلى إثارة موجة من الاحتجاجات الدولية في الولايات المتحدة وأوروبا[18].

يؤدي هذا الوضع إلى جعل تأسيس أية منظمات اجتماعية أو سياسية مدافعة عن القضية الكردية أمراً بالغ الصعوبة. إذا أقدمت مثل هذه المنظمات على الدفاع علناً عن القضية الكردية فإنها ستتعرض للإغلاق بأوامر من السلطات الرسمية، أو بأحكام صادرة عن المحاكم. وقد حصل هذا ثلاث مرات لأحزاب أسسها ساسة أكراد من أصول اشتراكية ديمقراطية. وحزب الشعب الديمقراطي (HADEP) دائم التعرض لخطر الإغلاق والحظْر كما أن قيادته سيقت إلى المحاكم عدداً من المرات بتهم وجود علاقات للحزب مع حزب عمال كردستان أو انتهاك وحدة الأمة[19].

صحيح أن أياً من تلك الأحزاب السياسية المؤيدة للأكراد، باستثناء الحزب الديمقراطي الجماهيري (DKP) الصغير الأميل إلى الوسط، لم ينأ بنفسه، علناً، عن حزب عمال كردستان، غير أن ذلك لم يكن سهلاً بالنسبة إلى تلك الأحزاب، بسبب التأييد الواسع الذي يتمتع به هذا التنظيم بين صفوف الأكراد المسيسين في تركيا. . . ولكن تلك الأحزاب لم تبادر قط، على النقيض من ادعاءات الحكومة، إلى تطوير أي نوع من أنواع العلاقة العضوية القائمة بين [الجيش الجمهوري الإيرلندي] والشين فين في إيرلندا الشمالية، حيث الأخير لا ينكر كونه الذراع السياسية للمناضلين المسلَّحين»[20].

لقد اكتسب حزب الشعب الديمقراطي (HADEP) مشروعية سياسية لا لُبْسَ فيها بين صفوف السكان الأكراد في الأقاليم الجنوبية الشرقية، والشرقية. ففي الانتخابات العامة سنة 1995م، احتل الحزب المرتبة الثانية بعد حزب الرفاه الإسلامي في المنطقة الكردية، وفي انتخابات سنة 1999م، كان الحزب الأقوى في أحد عشر إقليماً من أقاليم المنطقة. لقد فاز بمناصب رئاسات بلدية هامة في المنطقة في انتخابات 18 نيسان/ أبريل سنة 1999م البلدية التي عُقدت جنباً إلى جنب مع الانتخابات البرلمانية العامة. ومما انطوى على أهمية خاصة انتصاره في ديار بكر، التي هي أكبر مدن المنطقة الكردية في تركيا.

يُشَكِّلُ نجاح حزب الشعب الديمقراطي (HADEP) الانتخابي دليلاً على وجود تعاطف شعبي قوي مع الحركة القومية الكردية في جنوب شرق البلاد. غير أن من المهم أن نلاحظ أن هذا التعاطف مقصور على المنطقة لأن الحزب لم يفز على المستوى القومي (على مستوى تركيا كلها) إلاَّ بما هوأقل من نسبة (5) بالمئة من الأصوات في انتخابات 1995م و1999م. وقد أخفق الحزب كذلك في اجتذاب أكثرية الأكراد المقيمين في المجمَّعات الحَضَرية الكبرى الواقعة في الأناضول الغربي مثل استانبول وأنقرة.

يمكن استخلاص جملة من الاستنتاجات المهمة سياسياً من هذا الوضع. ثمَّة، أولاً، هوَّة سياسية عميقة بين المنطقة الكردية وباقي تركيا. وليست المزاعم القومية الكردية متمتعة، ثانياً، باعتراف الأكثرية الساحقة من سكان تركيا. ولا يمكن الحفاظ على وحدة الدولة والأمة، ثالثاً، ما لم يتم ردم الهوة آنفة الذكر. من شأن حظر حزب الشعب الديمقراطي (HADEP) ألاَّ يتمخض عن أي تغيير ذي شأن في الموقف السياسي في الأقاليم الكردية، وإن أفضى إلى استئصال ممثل آخر للمصالح الكردية واضطرار الدولة إلى تحمل مسؤولية القيام بمجمل عملية بناء الجسر وحدها.

ستبقى عملية اجتراح أرضية سياسية مشتركة معطّلة طوال بقاء الكماليين المتشددين في قيادة الجيش وجهاز القضاء، واستمرار الجماعات القومية في أحزاب اليمين ـ الوسط واليمين متحكمين بسياسة الدولة تجاه الأكراد. وقد تأكدت هذه الحقيقة في مناسبات مختلفة حين حاولت حكومات تركية سابقة اعتماد سياسة أكثر انفتاحاً وجرأة على صعيد المسألة الكردية. فلا **تورغوت أوزال** ولا **سليمان ديمريل** المتمتع بقدر كبير من الاحترام، بالتحالف مع الزعيم الاشتراكي ـ الديمقراطي **إيردال إينونو**، استطاع أن يتغلب على الشكوك العميقة المتجذرة في أوساط الجبهة القومية المعززة بالتيار الكمالي[21]. وقد حاول **نجم الدين إيربكان**، زعيم حزب الرفاه (RP) الإسلامي، في بداية رئاسته للوزارة

صيف سنة 1996م، أيضاً، أن يطور، عبثاً، حلاً سياسياً للمسألة الكردية[22].

ليس الاعتراف بالمسألة الكردية وبالتعبيرات الممكنة عن الحقوق الثقافية الكردية، بنظر المتشددين في تركيا، سوى بداية نهاية الأمة ـ الدولة التركية الموحدة. يقول هؤلاء إن من شأن الحقوق الثقافية مثل حق الاستخدام الرسمي للغة الكردية في مناسبات معينة أن يفضي بالضرورة إلى المطالبة بحقوق سياسية لن تلبث أن تطلق نداءات داعية إلى إعادة تنظيم الجمهورية على أسس اتحادية فيدرالية. ولن يبقى للوصول إلى الانفصال من هناك سوى خطوة صغيرة، وصولاً، آخر المطاف، إلى ما تنبأت به القوى الغربية في معاهدة سيفر عند انتهاء الحرب العالمية الأولى وما أبدى الأتراك هذا القدر الكبير من النجاح في التصدي له وإحباطه في أثناء حرب الاستقلال[23](*).

من شأن تعطيل كل محاولة صادرة عن الحكومة التركية أو الساسة الأتراك في سبيل التغلب على حالة الجمود والتأزم التي تعيشها المسألة الكردية جنباً إلى جنب مع كل هجمة إجراءات صارمة تشنها السلطات الرسمية ضد المنظمات السياسية والاجتماعية الكردية التي تسعى إلى دفع عجلة دراسة القضية بوسائل سلمية معتدلة بعيدة عن العنف والتطرف، أن يؤدي إلى تعزيز مكانة حزب عمال كردستان وتكتيكاته الإرهابية. ومن المؤسف أن المتشددين في الطرفين ظلوا دائبين على تحقيق أحلامهم وطموحاتهم عبر قيام كل منهما بتزويد الآخر بالمبرر المطلوب لمتابعة سياساته القائمة على التشدد والحيلولة دون أية مشاركة فعالة من جانب المعتدلين في الجانبين كليهما.

(*) باتت معاهدة (سيفر) مرجعية مهمة في مناقشات القوميين الأتراك المرتابين من اتباع حلفاء تركيا الغربيين خطة سرية تقضي بتمزيق الجمهورية عن طريق الدعوة إلى منح أكرد تركيا حقوقاً خاصة. حتى الرئيس سليمان ديمريل تحدث، في ربيع سنة 1995م، عن «مؤامرة» غربية ضد تركيا على هذا الصعيد. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

غير أن الأمور بدأت مؤخراً تشهد قَدْراً من التغير البطيء. فكنتيجة لأعمال العنف في جنوب ـ شرق البلاد، ولكن بسبب التمييز المتنامي في المراكز الحضرية الغربية أيضاً، بات العديد من الأكرادَ يعكفون على إعادة اكتشاف جذورهم العرقية (الإثنية)[24]. «مع حلول منتصف عقد التسعينيات كان جزء لا يستهان به من السكان في تركيا يعتبرون أنفسهم أكراداً، وقد أصبحوا يزيدون من المطالبة بالاعتراف بحقهم في التعبير عن هويتهم»[25]. وفي الوقت نفسه بات واضحاً أن الأكثرية الساحقة من هؤلاء الناس ليست عازمة على تقسيم تركيا. ليس ما تستهدفه أكثريتهم الطاغية سوى الحصول على اعتراف الدولة بهويتها وامتلاك القدرة على التعبير عن هذه الهوية داخل حدود تلك الدولة. وقد بات هذا الأمر معروفاً أيضاً لدى عدد متزايد من الساسة وممثلي المجتمع المدني الأتراك، بين صفوف رجال الأعمال بشكل خاص. صدرت جملة متباينة من التّقارير والآراء التي تعبِّر جميعاً عن تأييدها للتوصل إلى حل سياسي للمسألة الكردية. وفي الوقت نفسه باتت أكثرية القيادات السياسية لتياري يمين الوسط ويسار الوسط، مثلها مثل القيادات العسكرية، مقتنعة بأن الزخم الرئيسي لحل المشكلة الكردية يجب أن يأتي من الميدان السياسي[26]. ومع ذلك فإن النتائج المتحققة حتى الآن قليلة.

لعل السبب الرئيس الكامن وراء غياب التقدم هو التردد والاختلاف السائدين بين صفوف السياسيين الأتراك حول ماهية عناصر الحل السياسي المطلوب. تتدرج الآراء من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى محاربة التخلف الاقتصادي في المنطقة، إلى تدابير إدارية ترمي إلى تخفيف قبضة سلطة الدولة بصورة عامة لتوفير إمكانية حصول نوع من الحكم الذاتي الكردي على المستوى المحلي بصورة غير مباشرة. وثمة آراء أخرى تدعو إلى دعم هوية كردية معينة عن طريق تمكين البرامج الإذاعية والتلفزيونية الكردية،

بل وحتى من خلال السماح بتعليم اللغة الكردية في المدارس على أساس مبدأ الطوعية وحرية الاختيار. لا أحد يفكر بأي اعتراف رسمي بوضعية أقلية للأكراد من شأنها أن ترتب حقوق أقلية خاصة. لعل ما يحتل المرتبة الأولى في سلّم الاهتمامات هو الحرص العام على عدم المساس بالوحدة القومية ـ الوطنية لتركيا، هذا الحرص الذي تعتبره قيادة الجيش أسمى واجباتها وأشرفها[27].

ولكن أية حكومة تركية، ولا سيما إذا كانت حكومة ضعيفة مستندة إلى تحالفات مهزوزة، مثل أكثر حكومات عقد التسعينيات، سوف تبدي قدراً كبيراً من الحذر قبل أن تبادر إلى الدعوة إلى اعتماد حلول سياسية بعيدة المدى، طوال بقاء النشاطات الإرهابية لحزب عمال كردستان مستمرة، وطالما بقيت مقاومة الكماليين المتزمتين والقوميين الأتراك لأي تغيير في السياسة المتبعة مع الأكراد ثابتة. صحيح أن الأتراك ربما باتوا أكثر وعياً وإدراكاً لحقيقة كونهم مجتمعاً متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات، غير أنهم ما زالوا بعيدين عن الاعتراف رسمياً بهذه الحقيقة، ناهيك عن استخلاص الدروس السياسية الضرورية منها.

التخلُّف الاقتصادي والاجتماعي والأكراد

للمسألة الكردية بُعْدٌ آخر، إضافة إلى إيديولوجية الدولة، إنه الترابط بين التخلف الاقتصادي والاجتماعي من جهة والمقاومة السياسية من الجهة المقابلة فضلاً عن التعثر الاقتصادي والسياسي لعملية الرخاء المستمر في جنوب شرق البلاد. علَّقَ أحد المراقبين الأتراك قائلاً: «لو تم إنفاق مليارات الدولارات التي دُفعت في سبيل الدفاع عن المنطقة ضد الهجمات الانفصالية العديدة وشن عمليات اجتياح أراضي البلدان المجاورة فيما وراء الحدود، على الاستثمار في المنطقة، لأمكن للوضع أن يكون مختلفاً... دأب حزب عمال كردستان... على استغلال رد الفعل الإقليمي على الصعوبات الاقتصادية وانتهاكات حقوق الإنسان إلى الحدود القصوى»[28].

ليس التآكل المتواصل لسلطة الدولة والتأييد الخفي لحزب عمال كردستان بين صفوف قطاعات واسعة من السكان الأكراد في جنوب شرق تركيا، وخصوصاً بين الشباب، إلاَّ من نتائج القمع الرسمي لأي شكل من أشكال الانتماء الكردي، والإهمال الذي دام عقوداً من الزمن للمنطقة على صعيد سياسة الدولة الاقتصادية. فالمحاولات الرامية إلى تنمية المنطقة لم تتم إلاَّ بصورة مترددة وبعد فوات الأوان. غير أن على المرء أن يعترف بأن الأحوال الطبيعية للمنطقة ليست ملائمة للتنمية الصناعية، كما أن البنية الاجتماعية شبه الإقطاعية للمجتمع الكردي، وضعت عقبة أخرى أمام أية تنمية اقتصادية سريعة، وعلى نطاق واسع. أما الاستثمارات الخاصة فلا يمكن اجتذابها إلاَّ عبر تقديم حوافز ذات شأن على شكل إعانات مالية غير مباشرة أو مباشرة. ومن هذه الناحية، فإن مناطق الأناضول الغربية الأكثر وعداً ظلت تحظى بالتفضيل في خطط الدولة وسياساتها.

تشكل المنطقة الجنوبية الشرقية اليوم البقعة الأكثر تخلُّفاً في تركيا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث حصة الفرد من الدخل هي الأدنى، ومعدل البطالة هو الأعلى، وحجم المشروعات الصناعية في النشاط الاقتصادي هو الأصغر، والإنتاجية الزراعية هي الأضعف في البلاد. إن معدلات الولادة ونسبة الأمية هما الأعلى. وأعداد المرافق التعليمية ومؤسسات الرعاية الصحية غير مناسبة على الإطلاق، مثلها مثل البنية التحتية الإقليمية الخاصة بالمواصلات والاتصالات خارج المراكز الحَضَرية المحلية. ثمة أعداد كبيرة من القرى والبلدات الصغيرة التي غالباً ما يصعب الوصول إليها في الشتاء.

زادت الأوضاع سوءاً وتفاقماً جراء القتال المتواصل بين حزب عمال كردستان (PKK) وقوات الأمن الحكومية. أدت هجمات حزب عمال كردستان المنتظمة على المعلمين والمدارس في المناطق الريفية، جنباً إلى جنب مع سياسة الإجلاء التي اعتمدتها سلطات الدولة، إلى حرمان مليون ونصف

المليون طفل من التعليم. ثمة ما يقرب من خمسمئة من مراكز الرعاية الصحية المغلقة[29]. أما المدارس والمستشفيات التي لا تزال قيد العمل فتعاني من نقص شديد في أعداد العاملين والتجهيزات.

لقد تعرض النشاط الاقتصادي في جنوب شرق البلاد للشلل بسبب القتال. وأولئك الذين أُجبروا على هجر مواطنهم الريفية لم يضطروا للتخلي عن مهنتهم فقط، بل وغالباً ما تعين عليهم أيضاً أن يتركوا قطعانهم ومواشيهم وراءهم. تعرضت تربية الحيوان، بوصفها إحدى الموارد الرئيسية لمداخيل أهل الريف، للتدهور الشديد. أما الاستثمار الخاص، الذي لم يكن مزدهراً في أي من الأوقات، فقد توقف بصورة شبه كاملة بسبب انعدام الأمن والقوة الشرائية الضعيفة في المنطقة. تبعد الأسواق الداخلية التركية المزدهرة بضع مئات الكيلومترات إلى الغرب، والأسواق المحتملة في البلدان المجاورة المتمثلة بأسواق كل من العراق وسورية وإيران فقدت جزءاً كبيراً من جاذبيتها جراء الوضع السياسي الإقليمي المتوتر. لقد شكّل انهيار التجارة مع العراق بعد سنة 1990م، ضربة قاسية لاقتصاد جنوب شرق تركيا. لم يكن تعويض الخسائر الناجمة عن ذلك ممكناً عبر العمليات التجارية غير النظامية الصغيرة عبر الحدود، تلك العمليات التي ما لبثت أن تطوّرت قليلاً بعد إيجاد الملاذ الآمن لأكراد شمال العراق.

تشكل عملية الإجهاز على التخلف الاقتصادي والاجتماعي لجنوب شرق البلاد مهمة صعبة وسوف تتطلب وقتاً. وعلى الرغم من أن الاستثمار العام كان ثلاثة إضعاف المعدل الوسطي لسائر أقاليم البلاد على الصعيد الوطني منذ أوائل الثمانينيات، فإن تأثيره على التنمية بقي ضئيلاً جداً[30]. وحتى مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف بالغاب (GAP)، الذي هو جهد تنموي كبير، يجمع بين توليد الطاقة الكهرمائية، والري الزراعي في خمس محافظات، سوف يستغرق إنجازه الكامل، وانعكاس مجمل تأثيراته المرجوة على التنمية

الاقتصادية، عقوداً من الزمن. وقد أظهرت التجارب في أماكن أخرى أن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لمثل هذه المشروعات الكبرى تبقى ملتبسة في أفضل الأحوال[31](*).

لعل المشكلة الأساس التي تعترض طريق تنمية المنطقة هي، على أية حال، غياب رأس المال البشري المناسب. حتى إذا تمكنت الدولة من توفير الأعداد الضرورية من المدارس، والجامعات، والمستشفيات، ومراكز الرعاية الصحية، فإن مشكلة تزويدها بالكوادر المؤهلة ستبقى دون حل. فهؤلاء الناس ليسوا موجودين في المنطقة، والكوادر المؤهلة في المناطق الأخرى، وخصوصاً في المناطق الغربية من تركيا، يرفضون عادة الانتقال إلى الشرق وجنوب الشرق حتى إذا قدمت لهم الدولة حوافز مادية ذات شأن. ليست هذه ظاهرة جديدة ناجمة عن أعمال العنف السائدة في المنطقة بل هي تجربة قديمة يعاني منها التخطيط التنموي الإقليمي في تركيا منذ زمن بعيد.

وتنطبق ظاهرة رفض الانتقال إلى المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية إلى حد كبير، أيضاً، على ذوي الأصول الكردية الذين تمكنوا بوصفهم مهاجرين إلى تركيا الغربية من تحصيل مستوى جيد من التعليم. فهؤلاء أيضاً يفضلون البقاء في المناطق الأكثر ازدهاراً. ويشكل هذا مؤشراً يدل على مدى فاعلية عمليات التمثل والإذابة في البوتقة الجارية في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية مؤاتية. وبالتالي فإن من شأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تصبح عنصراً قوياً من عناصر حل المسألة الكردية إذا ما جاءت مصحوبة بإجراءات سياسية تختزل التوتر في الأقاليم الكردية.

ومع أن برنامجاً لتنمية شاملة مرشحة لأن تعطي ثماراً سريعة سيكون

(*) لتكوين فكرة عامة عن المشروع وأهدافه (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

صعب التطبيق، كما سيكلف مبالغ قد تكون، حسب أقوى الاحتمالات، فوق الطاقات المالية لتركيا، فإن مسعى متنوع الأغراض طويل الأجل مطلوب بإلحاح في سبيل تحقيق انطلاقة اقتصادية واعدة في المنطقة. لا بد لمثل هذا المسعى من أن يطال كل الأمور بدءاً بعملية إعادة بناء وتوسيع شاملة للبنية التحتية لكل من التعليم والرعاية الصحية، وانتهاء بإقامة مناطق وبؤر صناعية قادرة على توليد فائض اقتصادي. يمكن تحقيق شيء من التقدم بهذا الاتجاه إذا ما أفضى حصول تغيير في الموقف الرسمي من المسألة الكردية إلى إعادة تخصيص ولو جزء من النفقات الحكومية التي تتراوح سنوياً بين حوالى ستة إلى ثمانية مليارات من الدولارات والتي ما زالت حتى اليوم تُبدد على محاربة حزب عمال كردستان في تركيا وشمال العراق. فعلى الرغم من الجهود التنموية الكبيرة التي بذلتها الدولة منذ أواسط الثمانينيات، فإن عدم التناسب بين الأموال المصروفة على مكافحة الحركة الانفصالية الإرهابية وتلك التي يتم إنفاقها على تطوير المنطقة وتنميتها يبقى هائلاً. ومن شأن إحداث تغيير في السياسة أن يفضي، كذلك، إلى حصول تغيير على صعيد أهداف الإنفاق. وقد ينجح الأمران معاً في إبطاء، بل وحتى قلب، اتجاه عملية الهجرة من المناطق الجنوبية ـ الشرقية.

الحرب ضد حزب عمال كردستان

لعل الشرط الأساسي اللازم لتغيير الوضع الكردي هو الخلاص من انعدام الأمن في المنطقة. يا لها من مهمة يبقى الحديث عنها أسهل من المبادرة إلى إنجازها! لقد شهد القتال ضد حزب عمال كردستان (PKK) على امتداد السنين قدراً كبيراً من التغيير. فما بدأ على شكل تدابير مضادة منعزلة من جانب قوات أمن الدولة ضد عمليات «اضرب واهرب» من جانب حزب عمال كردستان، ما لبث أن تحول إلى حرب إقليمية منخفضة المستوى تتجاوز الحدود التركية تشارك فيها، بصورة دائمة، أجزاء كبيرة من القوات المسلحة

الكبرى التي نفذتها القوات المسلحة التركية في شمال العراق منذ سنة 1993م، فضلاً عن نوع من التعاون الصعب والضبابي دائماً بين الدولة التركية والجماعتين الكرديتين المسيطرتين على المنطقة، قد تمخضت عن قدر كبير من إضعاف مواقع حزب عمال كردستان هناك[33]. وبالتالي فإن القوات المسلحة التركية باتت، فعلياً، قادرة على التحكم بنشاطات حزب عمال كردستان في جنوب شرق البلاد كما عبر الحدود العراقية إلى درجة لم يعد اعتبار الإرهابيين معها خطراً انفصالياً حقيقياً يتهدد وحدة تركيا القومية. ومما يؤكد صحة هذا الأمر أن الجيش التركي لم يرد قط على سلسلة عمليات الإعلان المتكررة عن وقف إطلاق النار من جانب واحد من قبل قيادة حزب عمال كردستان في كل من سنتي 1993م و1995م[34].

تعرَّضت مكانة حزب عمال كردستان لقَدْر متزايد من التدهور جراء اعتقال زعيمه، **عبد الله أوج آلان**، من قبل السلطات التركية في شباط/ فبراير سنة 1999م. كان **أوج آلان** هذا قد تم إخراجه من مخبئه القديم في تشرين أول/ أكتوبر سنة 1998م، حين قامت تركيا بتهديد الحكومة السورية. بالتدخل العسكري. وبعد قضاء بعض الوقت في روسيا، على ما يبدو، ظهر زعيم حزب عمال كردستان بصورة مفاجئة في روما بتاريخ الثاني عشر من شهر تشرين ثاني/ أكتوبر سنة 1998م. طلب حق اللجوء السياسي من إيطاليا في مواجهة طلب تركي بتسليمه وجَّهته أنقرة إلى الحكومة الإيطالية. وعلى الرغم من أن الحكومة الإيطالية رفضت الطلب التركي، لأن القانون في إيطاليا يمنع التسليم إلى بلد قد يواجه فيه الشخص المطلوب عقوبة الإعدام، فإن وضع **أوج آلان** في روما أصبح أكثر انطواء على الخطر مع سعي الحكومة الإيطالية للخلاص منه. شعرت روما بأنها تُركت وحدها تقلع شوكتها بيدها (مع حبة الكستناء أو البطاطا الملتهبة هذه)، وخصوصاً بعد امتناع الحكومة الألمانية عن تنفيذ مذكرة قضائية صادرة عن النيابة العامة الألمانية بحق **أوج آلان** لمحاكمته

النظامية. وفي غمار هذه العملية نرى أن شريحة من حزب عمال كردستان، وعناصر إجرامية كردية، وقوميين أتراك خارجين على القانون، وقيادات عشائرية كردية، وساسة أتراك، وأجزاء من قوات أمن الدولة، باتت تشكِّل شبكة يكاد يتعذر اختراقها سلسلة مصالح وعلاقات متداخلة ومتقاطعة من جهة، ومتبادلة ومشتركة من جهة أخرى. لعل تفكيك هذه السلسلة من العناصر هو الجزء الأكثر صعوبة من أي حل للمشكلة.

ما لبثت الزيادة المتواصلة للقوة البشرية والمادية المستخدمة من قبل قوات أمن الدولة في عملياتها ضد حزب عمال كردستان أن أعطت ثمارها. من الواضح أن المنظمة باتت الآن في وضعية الدفاع، كما أصبح قيام مقاتليها بالتمركز بأعداد أكبر داخل الأراضي التركية أمراً بالغ الصعوبة بصورة متزايدة. لقد وَلَّتْ إلى غير رجعة أيام أوائل التسعينيات حين كانت قوات حزب عمال كردستان قادرة على الزعم بأنها نجحت في «تحرير» مناطق في الأقاليم والمحافظات الجنوبية الشرقية. لا يعني ذلك أن الذراع العسكرية للحزب قد تم دحرها بصورة كاملة، غير أن من المؤكد أنها فقدت قدرتها على شن عمليات عسكرية أكبر ضد قوات أمن الدولة أو القرى الكردية الباقية في منطقة العمليات.

ومع ذلك، فإن وضع حد للقتال سيكون صعباً. فطوال بقاء مقاتلي حزب عمال كردستان قادرين على الانسحاب إلى داخل العراق وسورية والعثور على ملاذ آمن، فإن هؤلاء يستطيعون أن يعيدوا تجميع صفوفهم. لقد أظهرت التطورات الجارية منذ سنة 1991م، حين تمَّت إقامة ملاذ آمن لأكراد العراق شمال خط العرض 36 تحت ضغط التحالف الدولي المعادي لصدام حسين، أن أحداً لا يستطيع منع مقاتلي حزب عمال كردستان من اللجوء إلى المناطق القريبة من الحدود العراقية ـ التركية[32].

ثمَّة، على أية حال، سلسلة متنوعة من عمليات الاجتياح العسكرية

على سلسلة من الاغتيالات المنفذة من جانب قتلة حزب عمال كردستان في ألمانيا.

في السادس عشر من شهر كانون الثاني/ يناير سنة 1999م، اختفى زعيم حزب عمال كردستان للمرة الثانية حين غادر روما على متن طائرة إيطالية خاصة مجهولة الهدف. صحيح أن خط سيره غير معروف إلى حد كبير، غير أنه ما لبث أن تعرض في السادس عشر من شباط/ فبراير للاعتقال على يد فرقة كوماندوس، تابعة لقوات الأمن التركية في نيروبي على الطريق من السفارة اليونانية إلى المطار. وفيما بعد بات معلوماً أنه كان قد ذهب إلى كينيا تحت إلحاح وبمساعدة وزارة الخارجية اليونانية، التي سعت سعياً حثيثاً وبذلت كل ما استطاعته من جهد في سبيل إخراجه من اليونان التي كان قد جُلب إليها في الثلاثين من كانون الثاني/ يناير، بمساعدة أدميرال يوناني متقاعد متعاطف مع القضية الكردية[35]. تمَّ إيداع **أوج آلان** السجن في جزيرة إيمرالي الواقعة في بحر مرمرة حيث بدأت محاكمته أمام محكمة أمن الدولة بتاريخ الحادي والثلاثين من شهر أيار/ مايو.

على الرغم من أن زعيم حزب عمال كردستان ادعى في دفاعه أنه ومنظمته قررا التخلي عن الإرهاب في سبيل التوصل إلى حل سياسي للمشكلة الكردية في إطار جمهورية تركية ديمقراطية تعددية، فإن هذا الكلام لم يترك أي أثر على أعضاء هيئة المحكمة. ففي التاسع والعشرين من حزيران/ يونيو سنة 1999م، أعلنت المحكمة عن إدانتها **لأوج آلان** بالخيانة الانفصالية وحكمت عليه بالإعدام، محدثة موجة من ردود الأفعال المبتهجة في أوساط الجمهور والإعلام التركيين، وسيلاً من الانتقاد اللاذع لدى العديد من الدوائر السياسية الأوروبية، بين صفوف الجماعات اليسارية خصوصاً[36].

يتوقف تنفيذ الحكم الصادر بحق **أوج آلان** على سلسلة من الخطوات الإجرائية المختلفة التي لا بد من اتخاذها. يتعين على محكمة الاستئناف العليا

التركية، أولاً، أن تؤكد الحكم، الذي سيجرى تحويله بعد ذلك إلى اللجنة العدلية في البرلمان التركي. ثم لا بد للجنة من أن تعد تقريراً يوصي بتنفيذ الحكم، ولا بد للتقرير من أن يجري التصويت عليه من قبل أعضاء الهيئة العامة للبرلمان. وإذا ما تم إقرار عقوبة الإعدام، فإن القرار سيتوجب توقيعه من قبل رئيس الجمهورية ونشره في الجريدة الرسمية حتى تصبح عملية الإعدام ممكنة. منذ سنة 1984م، ثمَّة حوالى أربعمئة حكم بالإعدام صدر عن المحاكم التركية، ولكن أياً من هذه الأحكام لم تتم إحالته على البرلمان لاتخاذ قرار بشأنه. ما من أحكام بالإعدام جرى تنفيذها في تركيا منذ ذلك التاريخ. والمسألة الآن هي ما إذا كان **أوج آلان** سيشكل الاستثناء الأول من هذا التقليد؟

يستطيع **أوج آلان**، بعد صدور قرار محكمة الاستئناف، عرض قضيته على محكمة حقوق الإنسان الأوروبية (ECHR) للنظر فيما إذا كان أي من بنود الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان أو بروتوكولاته الإضافية، حيث تركيا أحد الأطراف، قد تم انتهاكه لدى قيام السلطات التركية بمعالجة هذه القضية. وفي حال قيام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية بالإعلان عن حدوث مثل هذه الانتهاكات، فإن تركيا ستواجه صعوبات كبيرة في تنفيذ الحكم.

ظل **أوج آلان** ومعه حزب عمال كردستان، منذ المحاكمة، شديد الحرص على الالتزام بالخط السياسي الجديد المتمثل بإنهاء النشاطات الإرهابية. فقد طلب **أوج آلان** من مقاتليه وضع حد لأعمال العنف والانسحاب من الأراضي التركية. وفي محاولة منه لإثبات مدى جدية السياسة الجديدة، بادر حتى إلى الإلحاح على بعض مقاتليه طالباً منهم الاستسلام للسلطات التركية. ولم تتردد المنظمة في تنفيذ أوامره التي أصدرها من سجنه عبر محاميه. ثمة ناطقون آخرون باسم حزب عمال كردستان أعلنوا أيضاً انتهاء الكفاح المسلح ضد الدولة التركية وطالبوا بإطلاق دفعة جديدة من المبادرات السياسية الهادفة إلى حل المشكلة الكردية في تركيا.

لم تبدِ حكومة بولنت أجويد الائتلافية الجديدة، وقيادة الجيش، أي ترحيب بهذا التغيير الحاصل في سياسة حزب عمال كردستان. فقد ظلتا تؤكدان أن القتال ضد الإرهاب الانفصالي لا بد من أن يستمر. ومن شأن مثل هذا الموقف أن ينطوي على خطر عودة أعمال العنف من جانب عناصر حزب عمال كردستان إلى الانتعاش ثانية إذا لم يصدر عن الدولة التركية ما يشير إلى حدوث تغيير في موقفها من المطالب القومية الكردية. قد يفضي استمرار حالة الطوارىء الخاصة في الأقاليم الجنوبية الشرقية، مصحوبة بحضور عسكري كثيف وبملاحقة التيارات الانفصالية من قبل المحاكم، إلى شعور كوادر حزب عمال كردستان بالإحباط إلى درجة تدفعهم إلى حمل السلاح مرة أخرى.

يستطيع حزب عمال كردستان، في ظل مثل هذه الظروف، أن يعوِّل على التعاطف المتواصل من الجماعات السياسية الأوروبية التي دأبت على تأييد القضية الكردية في الماضي. فالنقد العام لتركيا قد يتعالى ثانية في البرلمان الأوروبي، كما في المؤسسات الأوروبية الأخرى، وقد تتعرض علاقات تركيا بأكثرية شركائها الأوروبيين للتدهور مرة أخرى. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى تعزيز الشكوك التركية، حول وجود دوافع خفية وراء العلاقات الأوروبية مع أنقرة.

لا مجال للشك في أن أداء حزب عمال كردستان في الحرب، كان وما يزال، عرضة للتأثر بالعوامل الدولية من ناحية وبالأوضاع الداخلية من ناحية ثانية وعلى حد سواء. لقد ظلت القضية الكردية، منذ أيامها الأولى، تشد اهتمام قوى أجنبية. فقد كان هذا هو الوضع مع عصيان الشيخ سعيد في سنة 1925م، حيث مدَّ البريطانيون يد المساعدة والدعم إلى الزعيم الكردي المتمرّد[37]. وكذلك، فإن حزب عمال كردستان ظل معتمداً، ليس فقط على سورية، بل وعلى جملة متباينة من الحكومات مثل: حكومات الاتحاد السوفيتي السابق، إيران، العراق، اليونان، بل وحتى أرمينيا مؤخراً، تلك الحكومات

التي كانت راغبة في خلق الصعوبات لتركيا، وفي رؤية تركيا غارقة في حالة من الارتباك. لقد تعرضت علاقات أنقرة بجاراتها في المنطقة، باليونان، وبالاتحاد الأوروبي بقدر غير قليل من الضرر جراء مثل هذه النشاطات المؤيدة لحزب عمال كردستان. غير أن من شأن اعتبار المشكلة نتاجاً للدسائس الأجنبية «التي يدبرها أولئك الذين يخافون قوة تركيا في المستقبل»[38]، كما يتكرر في التحليلات القومية التركية كثيراً، وحدها، أن يكون مضلِّلاً. فلو لم تكن ثمة مشكلة كردية شديدة القسوة في تركيا، لما استطاع منافسو البلاد وخصومها استغلال المقاومة الكردية لخدمة أغراضهم الخاصة المعادية لتركيا.

لعل جزءاً كبيراً من عملية تدويل مشكلة تركيا الكردية هو النتاج المباشر لموقف أنقرة القمعي منها. فالعديد من أولئك الذين يحاولون لفت أنظار الجمهور الأوروبي إلى القضية الكردية لا يستطيعون أن ينجحوا في محاولاتهم تلك إلاَّ لأن السلطات التركية أجبرتهم على الفرار من البلاد هرباً من الملاحقة والاضطهاد جراء القيام بالدعاية للأفكار الانفصالية. ليس كل من **كمال بورقاي**، زعيم حزب كردستان الاشتراكي، الذي يعيش في المنفى بالسويد منذ سنوات، أو **يلماظ غوناي**، المخرج السينمائي الكردي الذي توفي في منفاه الأوروبي، إلاَّ نموذجين شهيرين من قائمة الضحايا. ثمة، على أية حال، آلاف أخرى ممن يعيشون في تركيا ولا يمكن اعتبارهم بأي من الأشكال ذاهبين إلى هناك من أجل العمل ضد تركيا، بفعل تأثيرات قوى أجنبية، أو بموجب مخططات معادية لتركيا.

سوف يكتسب تدويل المشكلة الكردية قدراً متزايداً من الأهمية طوال بقاء الوضع في تركيا على حاله دون تغيير. فعولمة تدفق المعلومات والقنوات التلفزيونية الفضائية واتصالات شبكة الإنترنت تخترق الحدود القومية بصورة متزايدة وتجعل المشكلات الداخلية ذات المستوى المعين **لأي نظام** مشكلات دولية بصورة آلية. لقد نجح حزب عمال كردستان في **الإفادة من هذا التوجه**

لرفع مستوى التأييد الجماهيري الأجنبي للقضية الكردية. أما الجهود التركية الرامية إلى عرقلة هذا التطور عن طريق الدعاية المضادة ومناشدة الحكومات الأوروبية لوضع حد لدعاية حزب عمال كردستان ونشاطاته الأخرى في البلدان الأوروبية، فتبدو محكومة بالإخفاق، كما يتضح من تجربة تركيا الخاصة في الأقاليم الكردية[39].

من الأفضل دائماً أن يتم السعي إلى تغيير الظروف السياسية والاجتماعية التي تمهد لانتشار مثل تلك الدعايات. «لم تعد تركيا قادرة على الاستمرار في الدفاع عن الخرافة التي تختزل مشكلة جنوب شرق البلاد إلى مسألة نظام عام وتنمية اقتصادية. لا تستطيع أن تبيد أو ترعب كل من يخالف هذا الرأي، وتتوقع من الأسرة الدولية بعد ذلك أن تتفهم موقفها بل وتؤيدها... لا تستطيع تركيا... أن تستمر مقتنعة بأنها هي وحدها على صواب وبأن العالم كله على خطأ»[40].

ثمَّة، مع ذلك، جملة من العقبات على طريق أي إنهاء سريع للحرب. لقد وفرت فترة القتال الطويلة لبعض الجماعات مصالح ثابتة في بقاء الوضع على حاله. باتت قطاعات من أجهزة أمن الدولة متورطة في سلسلة من النشاطات غير المشروعة التي رافقت محاربة حزب عمال كردستان. ثمة «عمليات اغتيال ملغَّزة» لبعض أصدقاء عمال كردستان، ولكن أيضاً لأعداد من الصحفيين الأكراد من ذوي المواقف النقدية وأعضاء الأحزاب الكردية مثل حزب العمل الديمقراطي (DEP)، حدثت بصورة متكررة في السنوات الأولى من عقد التسعينيات. يقال إن أفراداً من قوات أمن الدولة تورطوا في تلك الجرائم[41]. يكاد انخراط حزب عمال كردستان في الاتجار بالمخدرات أن يكون متعذراً في غياب التعاون مع منظمات كردية وتركية أخرى، وخصوصاً في الأجزاء الغربية من تركيا. وكما تبين من التحقيقات المرتبطة بالفضيحة المعروفة باسم فضيحة صوصرلوق؛ أقدمت سلطات الدولة، أوائل التسعينيات، على

التعاون مع قوميين متطرفين خارجين على القانون على صعيد محاربة عصابات المافيا الكردية في استانبول، هذه العصابات التي كان يُشتبه بأنها مرتبطة بعمليات الاتجار بالمخدرات وصفقات الأسلحة المنظمة من قبل حزب عمال كردستان[42](*). ثمة، بالتالي، أسباب وجيهة تدعو إلى افتراض ليس فقط ارتباط تجارة المخدرات غير الشرعية في تركيا بالوضع في جنوب شرق البلاد، بل وإلى الجزم بوجود شبكة قومية ـ وطنية متعددة الأطراف لا يشكل حزب عمال كردستان إلاّ واحداً من هذه الأطراف وإن كان مهماً.

ما لبث نظام حراس القرى الذي استحدثته حكومة أوزال في سنة 1985م، لدعم الكفاح ضد حزب عمال كردستان أن تطور ليغدو عقبة أخرى من العقبات التي تقف على طريق إنهاء القتال[43]. فبموجب هذا النظام تقوم الدولة باستئجار عشائر كردية معينة لضمان أمن قراها ضد هجمات وعمليات تسلل عناصر حزب عمال كردستان ولإسناد القوات المسلحة التركية في عملياتها ضد حزب عمال كردستان في منطقة القبيلة أو العشيرة المعنية. لا تكتفي الدولة لتحقيق هذا الغرض بدفع مبالغ كبيرة من الأموال إلى زعيم العشيرة، بل وتقوم بتوفير

(*) تفجّرت هذه الفضيحة في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1996م، في أعقاب حادثة سير وقعت بالقرب من بلدة صوصرلوق الصغيرة وكشفت عن حقيقة أن نائباً سابقاً لرئيس قسم الأمن السياسي بمدينة إستانبول؛ وزعيماً عشائرياً كردياً بارزاً عضواً في حزب الطريق القويم؛ ومجرم عصابات قتل من غلاة القوميين مطلوباً من «الأنتربول»، كانوا في السيارة نفسها. إن محاولة بذلها وزير الداخلية من حزب الطريق القويم، ميمت آغار، «للفلفة» الفضيحة أخفقت وقادت إلى استقالته، فضلاً عن استقالة رئيس جهاز أمن الدولة. ثمّة تحقيقات مختلفة أجْرَتها لجنة تقصي الحقائق البرلمانية، ونيابة عامة خاصة، والعديد من الصحفيين، تؤيد بقوة افتراض أن شبكة تضم ساسة قياديين، ومسؤولين أمنيين كبار، وربما عسكريين ذوي رتب عالية، وقتلة من عصابات «المافيا» القومية المتشددة، كانت قد تشكلت أواسط التسعينيات للخلاص من الأشخاص الذين كانوا يُعْتبرون من مؤيدي القوات الانفصالية الكردية، ولكن للإطاحة بالرئيس الأذربيجاني حيدر عليف أيضاً. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

الأسلحة الضرورية. لقد جرى تسليح عشرات الآلاف من الأكراد في أرياف جنوب شرق البلاد من قبل الدولة وبات هؤلاء الأكراد المسلحين معتمدين على المعاشات التي يحصلون عليها من الدولة. وبما أن أي إنهاء لحالة الطوارىء سيكون مترافقاً بحل تنظيم حراس القرى، فإن الدولة التركية ستكون ملزمة بتوفير مصادر دخل أخرى لهؤلاء الحراس.

ثمَّة فئات من الجماعات المسلحة، جنباً إلى جنب مع أجهزة حكومية أخرى، باتت متورطة في الاتجار بالمخدرات، ومبيعات الأسلحة، والنشاطات غير المشروعة الأخرى، كما اتضح من خلال ما يعرف باسم فضيحة يوكسكوفا[44](*)، حيث قام بعض حراس القرى باستخدام أسلحتهم في المعارك الناشبة بين العشائر نتيجة الخصومات القبلية التي لا تزال شائعة في المناطق الجنوبية الشرقية. لعل أبرز أشكال سوء استخدام حراس القرى، هو ما قام به الزعيم القبلي **سادات بوجاق**، الذي هو عضو في البرلمان ومن ممثلي حزب الطريق القويم (DYP) الذي تتزعّمه رئيسة الوزراء السابقة **تانسو تشيللر**. لقد كان **بوجاق** هذا متورطاً تورطاً مباشراً في حادثة صوصرلوق، واستخدم حراسه لحمايته في أثناء وجوده في المستشفى. ولدى مطالبته بالمسارعة إلى تسليط الضوء على ملابسات الوضع، بادر إلى التهديد باستخدام قوة سلحتها الدولة مؤلفة من عشرة آلاف رجل. وهكذا فإن من شأن تفكيك نظام حراس القرى أن يصبح صعباً بسبب مقاومة بعض القادة العشائريين للتخلي عما بات جيشاً خاصاً في متناول اليد ترعاه الدولة وتموله.

(*) قام أحد المتهمين الرئيسيين في محاكمة عصابة يوكسك أوفا، ويدعى فاتح أوزخان، وهو عضو سابق في الفرقة الخاصة الأمنية، بكشف النقاب عن وجود خمس عصابات ناشطة في منطقة يوكسك أوفا التابعة لمحافظة هاكّاري، تورَّطت في الاتجار بالمخدرات وجرائم القتل والاختطاف. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

المشكلة الكردية في مأزق

تشكِّل المسألة الكردية شرخاً كبيراً في جسم الديمقراطية التركية. فعلى الرغم من الإدراك المتنامي بين صفوف الجمهور لحقيقة أن القضية الكردية أكبر من مجرد مشكلة نزعة انفصالية إرهابية أو تخلف اقتصادي واجتماعي، وعلى الرغم من أن الخطر الذي يتهدد الوحدة القومية جراء إبقاء المشكلة على حالتها الراهنة غير المرضية، ليس ثمة أي حل في الأفق المنظور.

> يكمن أحد الأسباب في أن الأطراف التركية الفاعلة تتبنى وجهات نظر مختلفة حول جذور المشكلة. يشعر المسؤولون، ثانياً، أن جميع البدائل لم يتم استكشافها بصورة كاملة بعد. لم تتمخض الصعوبات الاقتصادية، ثالثاً، عن انهيار كامل للاقتصاد. أفضت أزمة الهوية القومية التي برزت خلال فترة حكم حزبي الرفاه والطريق القويم، رابعاً وأخيراً، إلى هيمنة إيديولوجية قومية كمالية قائمة على مفهوم أحادية الثقافة للقومية وعلى مبدأ حماية وحدة الدولة التركية الموجودة[45].

تأكدت النقطة الأخيرة بصورة مقنعة عبر صعود حزب الحركة القومية (MHP) المتطرف في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في الثامن عشر من نيسان/ أبريل 1999م.

لا بد من الاعتراف، رغم ذلك، بأن معظم الحلول السياسية للمشكلة التي طُرحت حتى الآن تمس الطابع الآحادي للجمهورية التركية. من الصعب الحفاظ على مبدأ الدولة الأحادية دون تعديل إذا تم منح السكان الأكراد في الأقاليم الجنوبية الشرقية وضعاً خاصاً، وإن لم يتم إعطاء الأكراد رسمياً اسم الأقلية. من شأن إضفاء الصفة الشرعية على البرامج الإذاعية والتلفزيونية الكردية، جعل تعليم اللغة الكردية وتلقين الثقافة الكردية جزءاً طوعياً من المناهج التعليمية، وتأسيس أقسام الدراسات الكردية في جامعات جنوب غرب البلاد وربما في جامعات المناطق الأخرى، والسماح باستخدام اللغة الكردية في الشؤون الرسمية في جنوب شرق البلاد، من شأن ذلك كله أن يشكل اعترافاً

منطوياً على تبعات سياسية جراء التمايز العرقي (الإثني) والثقافي داخل الأمة التركية الواحدة غير المقسمة.

مشكوك فيه، على أية حال، أن تكون سياسة تكتفي ببذل محاول جدية للتغلب على التخلف الاقتصادي والاجتماعي في جنوب شرق البلاد، مصحوبة بإلغاء كامل للإجراءات الخاصة مثل حالة الطوارىء، والحاكم الإقليمي الخاص، ونظام حراس القرى، جنباً إلى جنب مع إعادة قيادة محاربة حزب عمال كردستان إلى الدرك عن طريق سحب معظم الوحدات العسكرية من المنطقة، كافية لتهدئة الشعور المكتسب حديثاً بالكبرياء الكردية. يبدو أن الاغتراب عن الدولة قطع شوطاً بعيداً وبات التغلب عليه متعذراً دون لفتة اعتراف بوجود الهوية الكردية بوصفها هوية متميزة ومختلفة عن الأكثرية التركية.

ثمَّة، على ما يبدو، قَدْر متزايد من الوعي لهذه الحقيقة بين صفوف قطاعات من المجتمع المدني الحَضَري التركي بل وحتى في أوساط دوائر أقلية صغيرة داخل أحزاب يمين الوسط ويسار الوسط. غير أن هذه القوى الليبرالية تبقى أصغر وأضعف بكثير من أن تبادر إلى إطلاق عملية إعادة تقويم سياسية لهذه المشكلة في أوساط النخبة السياسية. كما أن مصالح فئة رجال الأعمال التي تعرف جيداً أن الطاقة الاقتصادية الكامنة للتنمية الإقليمية يتعذر تحقيقها ما لم يتم إيجاد استقرار دائم ومُكْتَفٍ ذاتياً، لا تتمتع بما يكفي من النفوذ اللازم لإقناع الأكثرية السياسية وقيادة الجيش بضرورة التسليم بوجوب إحداث تغيير جذري عميق في السياسة.

لعل أفضل ما يمكن للمرء أن يأمل فيه هو أن تكون العمليات العسكرية قد نجحت فعلاً في تحييد إرهاب حزب عمال كردستان إلى درجة تكفي لتوفير إمكانية اتخاذ تدابير تنموية مدروسة بعمق على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى السياسية. ولا بد لهذا من أن يكون الآن أسهل بكثير

بعد محاكمة أوج آلان وإضعاف حزب عمال كردستان أكثر، في المدى القصير على الأقل. متاح للحكومة التركية أن تتحلى بالشهامة والكرم في تعاملها مع الأكراد، كما حاول العديد من المراقبين الأجانب وبعض الأتراك أن يقترحوا في أعقاب إلقاء القبض على أوج آلان[46].

قد ترى أكثرية من الشعب الكردي المقيم في جنوب شرق البلاد لفتة الشهامة والكرم هذه دليلاً على وجود بعض الأمل الواقعي في تطبيع الوضع في المنطقة. من شأن عودة بطيئة ولكن متدرجة إلى ظروف الحياة الطبيعية باتت قابلة للرؤية في بعض المناطق والمدن، أن تنتشر في أقاليم ذات صفة ريفية غالبة، ولا سيما إذا كانت مصحوبة بسياسة إعادة توطين شاملة وسخية. ولكن هذا كله لا يمكن أن يتمخض، في أحسن الأحوال، إلاَّ عن استقرار مهزوز وهش، سيتطلب بدوره خلق قاعدة دائمة عن طريق اعتماد تغيير عام أكثر عمقاً في دنيا السياسة التركية على الصعيدين المؤسَّساتي والإيديولوجي.

تبقى مشكلة تركيا الكردية أكبر من مجرد مشكلة تخلف اقتصادي ـ اجتماعي، أو تحرك انفصالي يمارسه حزب عمال كردستان (PKK). إنها مشكلة ذات علاقة بالمسألة المعقدة والصعبة المتمثلة بكيفية تنظيم مجتمع متعدد الأعراق والثقافات، دون تعريض مشروعية الكيان السياسي ودولته للخطر. حتى بعد إلحاق الهزيمة بحزب عمال كردستان، لن تتلاشى المشكلة طالما بقيت الدولة تتعامل معها بطريقة لا تبعث على الرِّضا. لن تنعم الأقاليم الجنوبية الشرقية، والشرقية من الأناضول، بالحل المنشود ما لم يبدأ هذا الحل في عقول أفراد النُخَب التركية.